## سورية ليست أميركا ولكن...

■ عامر نعيم الياس*

اكتشفت القارة الأميركية قبل 400 عام من الآن في سورية حضارة يتجاوز عمرها سبعة آلاف عام، فرق كبير بين شعب بلا ذاكرة ثقافته مبنية على إسقاط التاريخ وتفكيكه بحجة العيش في الحاضر وبناء المستقبل، وبين شعب آخر تاريخه جزء لا يتجزأ من هويته الحضارية ورسالته إلى العالم أجمع. الفرق كبير بين مستوطنين أبادوا السكان الأصليين في القارة الأميركية وقادوا حركة التاريخ وفقاً لمفهوم البقاء للأقوى، وأرض منحت العالم أبجديته، لكن أوروبا تحاول إعادة الكرّة فبالنسبة إلى الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة يبدو أن التاريخ يعيد نفسه بالأدوات ذاتها ولخدمة الهدف ذاته، تدمير سورية وتاريخها وإرثها الحضاري، إخضاع السكان الأصليين لحكم الإجرام الوافد من الغرب، فما بين الأرض الجديدة أي القارة الأميركية وأرض الجهاد أي سورية في التوقيت الراهن، تطرح الأسئلة عينها حول الهدف والغاية والأدوات، فما سرّ هذا التدفق المنفلت من الضوابط للإرهابيين الغربيين إلى سورية؟

قبل 400 عام تصارع الإسبانيون والإنكليزيون والفرنسيون على القارة الجديدة وفي البدء تحديداً وقبل شن حرب الإبادة ضد الهنود الحمر وتدمير حضارة الإنكا والمايا وإقرار نظام العبودية، كانت الدول آنفة الذكر ترسل «البيض» أي رعاياها إلى المنفى، نعم كانت أميركا أرضاً لنفي المجرمين والقتلة والقوادين والعاهرات الذين ضاقت بهم أراضي الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية ولم تعد تنفع معهم القوانين، فنُفي مئات آلاف منهم من مختلف بقاع الأرض ليمارسوا طقوسهم الإلغائية على السكان الأصليين، معلومات موثقة في الفكر الأوروبي لم يستطع حتى الأدب تجاوزها ولعلّ في الأدب الفرنسي عشرات الروايات التي تقطع الشك باليقين حول هذا الملف تحديداً.

اليوم وفي سورية يعيد التاريخ نفسه آلاف «الجهاديين» إلى سورية من أصول أوروبية وحتى أميركية جاؤوا إلى «الحرب المقدسة» ضد الدولة السورية، دولة من الملحّ تدميرها مهما بلغت الأثمان، أقرت القوانين في مواجهة انفلات الملف الجهادي بعد صمود ثلاث سنوات للدولة والشعب في سورية، قوانين تهدف إلى سحب الجنسية من الملتحقين بركب الجهاد في سورية كما هي حال بريطانيا، وأخرى لمكافحة الشبكات الجهادية كما في فرنسا، لكن هل هذه القوانين تعمل على تحقيق الهدف المعلن، أم إنها حكم بالنفي بصيغة أو أخرى؟

الكاتب روبرت فيسك في «الإندبندنت» البريطانية الذي تناول قرار وزارة الداخلية البريطانية بتجريد حاملي الجنسية البريطانية من حق المواطنة في بريطانيا في حال ذهابهم إلى سورية للقتال ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، يقول «ينبغي التوضيح هنا أن وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ وحلفاءه كانوا أول من قدموا دعمهم لقوات المعارضة السورية. من المثير رؤية ماذا سيحل بالبريطانيين الذين سيجردون من حق المواطنة، إذ عليهم العودة إلى البلد الذي ولدوا فيه، فيما سيكون مصيرهم أفضل وسيعيشون حياة أطول في حال اختاروا القتال في حرب جهادية أخرى».

نحن هنا أمام قوانين تدفع بالاتجاه المعاكس للهدف الذي أقرت من أجله، فالبقاء في سورية وتشجيع مزيد من المجرمين على القتال فيها هو الأساس، أساس يتوضح أكثر في قصة «سعاد مراح الجزائرية البالغة من العمر 36 سنة التي أفلتت من رقابة الأجهزة الأمنية الفرنسية منذ 15 يوماً، وإذ بوزير الداخلية الفرنسي برنار كازونوف يقول قبل يومين إن هناك دلائل دامغة على وجودها وأطفالها الأربعة في سورية إلى جانب زوجها عبد الواحد السلفي الجهادي الذي يقاتل هناك» بحسب «لوموند» الفرنسية. صحيفة «لوفيغارو» تطرح أيضاً تساؤلاً حول «فشل الاستخبارات الفرنسية في ملاحقة المرأة التي تم التحقيق معها عام 2012 بتهمة الانتماء إلى تنظيم سلفي، بعد انتشار تسجيل مصور لها تمتدح فيه أخاها محمد مراح المتهم بقتل ثلاثة جنود فرنسيين في مونتوبان وثلاثة أطفال ورب أسرة في تولوز، إضافة إلى إبداء إعجابها بأسامة بن لادن، لكن القضاء الفرنسي أخلى سبيلها بحجة تصويرها من دون علمها!» وحول هذا الأمر يرى جان شارل بيسار، الخبير الدولي في مكافحة الإرهاب وتمويله أن «الرقابة تتولاها أجهزة الاستخبارات وهي في هذه الحالة تكون فيزيائية عبر تقفي الأثر والكترونية عبر مراقبة الإنترنت والاتصالات الهاتفية، لكن حتى اليوم لا توجد مادة في القانون الفرنسي تسمح باحتجاز شخص لأنه يريد الذهاب إلى سورية أو تنفيذ هجوم فيها، إلا إذا كان جزءاً من شبكة لتجنيد الجهاديين»، تبرير آخر يضاف إلى القوانين التي تهدد بسحب الجنسية من الغربيين الموجودين في سورية والتي أقرت في العديد من الدول الأوروبية، تبرير يطرح علامة استفهام حول التوجه الحقيقي للغرب في ملف جهادييه الذي تشير الإحصاءات إلى زيادة تدفقهم إلى سورية في الأشهر الأخيرة.

* كاتب سوري

### غموض يكتنف شخصية وأفكار السيسي...

# سيطرة الرئيس الأسد بات مسلماً بها «إسرائيلياً» في مقابل تقاتل التنظيمات المسلحة وألمانيا تخرق قرار فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا

بات من المسلّم في تعليقات الصحافة «الإسرائيلية» أن سيطرة الرئيس بشار الأسد أصبحت محسومة بعد أن سيطر الجيش السوري على المدن الرئيسية في البلاد فيما التنظيمات المسلحة تتقاتل في ما بينها.

ويأتي الاعتراف «الإسرائيلي» عشية إجراء انتخابات الرئاسة السورية عقب إقرار الصحافة الأميركية أمس أن مشاركة حزب الله في القتال في سورية قد يتمخض عنها تغيير كلي في ميزان القوى في المنطقة لمصلحة حلف المقاومة.

وتعكس هذه التقارير والاعترافات «الإسرائيلية» ـ الأميركية اتجاه التطورات في سورية ولبنان في غير مصلحة أميركا و«إسرائيل». يأتي ذلك في وقت يشعر الغرب بحالة من القلق للمسار الذي ستسلكه السياسة المصرية بعد انتخاب رئيس جديد لمصر وينبع ذلك من حالة الغموض التي تكتنف شخصية وأفكار المشير عبد الفتاح السياسي المرشح للفوز في هذه الانتخابات، وعزز ذلك آمال عامة المصريين في انتخاب رئيس قوي ما يدعم حملة السيسي لانتخابه بهدف تحقيق الاستقرار وتطلعات الشعب بالتغيير نحو الأفضل.

على صعيد آخر فإن مشاركة ألمانيا في منتدى بطرسبوغ الاقتصادي الدولي تمثّل ضربة موجعة وخرقاً لقرار فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية الغربية على روسيا، خصوصاً أن المشاركة الألمانية وازنة وتتمثل بـ200 شركة كبرى ما يعكس حجم العلاقات الاقتصادية بين برلين وموسكو واستحالة مقاطعة روسيا اقتصادياً.

### «يديعوت أحرنوت»: سيطرة الأسد أصبحت أوسع وهو يسيطر على المدن الرئيسية... والمتمردون يتقاتلون

كتب رون بن يشاي مقالاً في صحيفة «يديعوت أحرونوت» لفت فيه إلى أن «النظام السوري يبذل جهداً كبيراً لاستعادة السيطرة على أكبر عدد من المناطق قبل الانتخابات الرئاسية المقرّر إجراؤها الشهر المقبل». وتابع: «النظام السوري نجح أخيراً، في السيطرة على مدينة حمص الرئيسية ومنطقة جبال القلمون قرب الحدود مع لبنان، أي على المناطق التي تعتبر صلة وصل بين سورية ومناطق البقاع التي يسيطر عليها حزب الله».

وأضاف رون بن يشاي: «هناك أسباب عدة وراء هذه الإنجازات، من بينها ولاء الجيش السوري لرئيسهم، والاستخبارات الغربية تعتقد أن السبب الرئيسي هو زيادة مشاركة إيران وروسيا وحزب الله في الحرب الأهلية المستعرة في سورية»، وأوضح: «على العموم يبدو أن سيطرة الأسد على الأراضي السورية أصبحت أوسع، وهو الآن يسيطر على المدن الرئيسية، ووضع المتمردين سيء لأنهم يتقاتلون فيما بينهم وليس لديهم أسلحة مضادة للطائرات».

### «المونيتور»: مصر تواجه تهديداً متزايداً من الفراغ غير المحكوم على حدود ليبيا

قالت مجلة «المونيتور الأميركية» «إن مصر تواجه تهديداً متزايداً من الفراغ غير المحكوم على الحدود الليبية». وأوضحت الصحيفة: «إن الفراغ غير المحكوم، هي المناطق التي تتبع سيادياً السلطة الحاكمة من الناحية الاسمية، إلا أنها خارج نطاق سيطرتها، وفي طريقها لتصبح أحد السمات المميزة للشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي والربيع العربي. ومن الأنبار في العراق وحتى المنطقة الكاملة التي كانت تعرف فيما قبل باسم ليبيا، فإن قوة الدولة قد ضمرت أو اختفت. وتشكلت مكانها ميليشيات مسلحة تسليحاً جيداً، ما خلق فراغاً للسلطة ملأه الجهاديون وتجار السلاح والمخدرات وحتى المتاجرين بالبشر».

وتعد الصحراء الغربية على الحدود المصرية الليبية أحدث المناطق التي تنضم لتلك الأماكن غير المحكومة. وقال مسؤول مصري مطلع للصحيفة: «إن الصحراء الغربية تصبح بشكل متزايد منطقة غير محكومة. وإذا لم يحدث تغييراً في الاتجاه، فلن تكون لأحد السيطرة على الأرض خلال عقد من الزمان».

ورأت المونيتور أن «هذا التنبيه يسلط الضوء على الصحراء الغربية المتقلبة على حدود ليبيا إلى جانب سيناء وأجزاء متزايدة من بر مصر نفسها، إذ تواجه سلطة الدولة تحدياً من القوة المسلحة». وقالت: «بينما لا تزال القاهرة بعيدة عن تعريف المناطق غير المحكومة، فإن هذا التعريف قد ينطبق على حدود مصر الشرقية والغربية، في سيناء والحدود الليبية».

أضافت: «ففي سيناء يحاول الجيش الآن أن يحكم المنطقة، ويقود حرباً ضد مجموعة متنوعة من المجرمين والمعارضين الجهاديين، أسفرت عن سقوط المئات. لكن أهل سيناء الساخطين الذين طالما عانوا يتحملون العبء الأكبر في هذه الحرب، محاصرين بين سندان الإرهابيين ومطرقة النظام الذي لا يزال حتى الآن يخسر معركته لسحقهم»، على حد قول الصحيفة.

### «الغارديان»: غموض يكتنف شخصية وأفكار السيسي

نشرت صحيفة «الغارديان» تحقيقاً مطولاً حول الغموض الذي يكتنف شخصية وأفكار السيسي، وتحدث التحقيق برواية الحقوقي البارز أحمد سيف حول مقابلته الأولى مع السيسي الذي كان يشغل منصب مدير المخابرات الحربية إبان حقبة مبارك.

وقال سيف: «إن هذا اللقاء كان في الخامس من شباط 2011 أثناء اعتقاله إبان التظاهرات التي أسفرت عن الإطاحة بمبارك». وأضاف: «السيسي غضب حينئذ بسبب وصفه مبارك بأنه فاسد»، وتابع: «إن السيسي حثهم على العودة إلى المنازل وإخلاء ميدان التحرير».

وبحسب التحقيق فإن «السيسي لطالما استطاع أن يبقي مواقفه غامضة. فعلى رغم تحذيره عقب احتجاجات مناهضة للرئيس المعزول محمد مرسي في كانون الثاني 2013 من «انهيار الدولة»، فقد أكد صراحة في أيار التالي أن الجيش لن يتدخل في السياسة، ولن يطيح بأحد، ثم أطاح بمرسي في تموز عقب احتجاجات واسعة مناهضة لحكمه».

وتطرّق التحقيق إلى دراسة السيسي في الولايات المتحدة والغموض الذي اكتنف أيضاً بحثاً له آنذاك حول «الديمقراطية في الشرق الأوسط»، إذ بدا حينا متحمساً لإجراء إصلاحات ديمقراطية وحينا آخر مع استمرار الاستبداد.

### «نيزافيسيمايا غازيتا»: رغم العقوبات الغربية على روسيا... ألمانيا تشارك في منتدى بطرسبورغ الاقتصادي

تناولت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية اهتمام ألمانيا بمنتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي الذي يبدأ أعماله الخميس 22 أيار. ومن الطبيعي أن يهتم رجال الأعمال الألمان بألّا يؤثر الوضع المتوتر حول الأزمة الأوكرانية والتهديدات بتوسيع رقعة العقوبات على روسيا على الشراكة الموسعة مع روسيا. وستكون نحو 200 شركة ألمانية كبرى ممثلة في المنتدى باللجنة الشرقية للاقتصاد الألماني ورئيسها إيكهارد كورديس.

ومن أكبر رجال الأعمال الذين سيحضرون المنتدى رئيس مجلس إدارة شركة «مترو» التجارية أولاف كوخ التي يعمل بمنشآتها في روسيا نحو 22 ألف عامل. وأوضح خبير ألماني لـ«نيزافيسيمايا غازيتا» «إن الاقتصاد الألماني يشارك كالعادة على نطاق واسع في فعاليات منتدى بطرسبورغ على رغم أن المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل لم تتوجه إلى المنتدى هذا العام. وقد يعود سبب غياب ميركل هذا العام إلى نقل واشنطن جبهة المواجهة مع روسيا حتى إلى منتدى بطرسبورغ. وحظرت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما على رؤساء الشركات الأميركية حضور المنتدى وضغطت على الشركات الألمانية للغرض نفسه، وذلك نظراً إلى عمق الشراكة الروسية الألمانية».

وأضافت الصحيفة: «على رغم أن برلين شددت على أن الحكومة الفيدرالية لم تضغط على الشركات الألمانية حتى تتخلى عن المشاركة في منتدى بطرسبورغ بسبب الأزمة الأوكرانية، قرر أغلب رؤساء الشركات الامتناع عن المشاركة شخصياً. ولكن شركاتهم ممثلة في بطرسبورغ بشكل طبيعي».

واعتبرت الصحيفة: «أن دوائر الأعمال الألمانية لا تزال تتمتع ببعد النظر». وذكر كورديس: «أن لجنته تستخدم المنتدى تقليدياً لتعميق التعاون الاقتصادي بين الشركات من البلدين»، محذراً «من التداعيات السلبية لفرض عقوبات على روسيا».

### «أسوشيتدبرس»: آمال المصريين في حكم الرجل القوي تدعم حملة السيسي

رصدت وكالة «أسوشيتدبرس» الأميركية انتشار الدعاية المؤيدة للمرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي في شوارع المدن الرئيسية بمصر، وقالت: «إن اللافتات والملصقات التي تحمل صورة المشير منتشرة على الكباري والطرق السريعة وفي ميادين القاهرة، بينما تجوب العربات مزودة بمكبرات الصوت الطرقات بالإسكندرية تبث أغاني تمدحه باعتباره رئيس مصر المقبل وهدية لمصر بعد سنوات من الاضطراب».

وقالت الوكالة: «إن الحملة الانتخابية الجارية تشبه انتخابات الرئاسة عام 2005، التي كانت أول انتخابات تعددية تشهدها مصر. حين انتشرت حينئذ الدعاية المؤيدة لمبارك في الوقت الذي نادراً ما ظهرت فيه صور منافسيه».

وتقول «أسوشيتدبرس»: «إن السيسي يعد مثل مبارك في هذا الوقت الفائز المؤكد، على رغم أن كثيرين لا يعتقدون أن الانتخابات ستشهد مزاعم تزوير مثلما حدث عام 2005». وأشارت إلى أن «الخطاب الذي تستخدمه حملة السيسي يعكس كيف يعود المصريون إلى تأييد وجود رجل قوي قادر على إرساء الاستقرار مهما كان القلق بشأن مستقبل الديمقراطية.

فالقطاع الذي يؤيد السيسي في المجتمع والذي يتجاوز الانقسام بين فقراء وأغنياء، قرويين وسكان المدن، أيد الحملة الشرسة ضد الإخوان ورحبوا بدور متزايد للشرطة وليست لديهم مشكلة في قمع معارضين آخرين».

لكن الوكالة تقول إنه «خلف الدعاية المؤيدة للسيسي في الإعلام، فإن هناك بلداً منقسماً بشدة». وتحدثت عن استطلاع مركز بيو الأميركي الذي قال: «إن 54 في المئة فقط من المصريين يؤيدون السيسي، وأن 45 في المئة يعارضونه، بما يشير إلى من لا يعجبهم المشير ليسوا فقط من أنصار الإخوان».

### «واشنطن بوست»: السيسي في مواجهة أزمة الطاقة

ذكرت واشنطن بوست في أحد تقاريرها «إن إطاحة الجيش المصري بالرئيس المنتخب محمد مرسي الصيف الماضي قطعت أيضاً علاقات مصر السياسية مع الراعي المالي الرئيسي لها وشريك رئيسي للطاقة ألا وهو دولة قطر».

وقالت الصحيفة «إن تداعيات هذا الانقسام الدبلوماسي تجعل صراع السلطات المصرية يتفاقم لتشغيل محطات الطاقة حيث تبدأ درجات الحرارة بالارتفاع».

وتتوقع الصحيفة «أن تتسبب حرارة الصيف الحارقة هناك وتضاؤل إمدادات الغاز الطبيعي في انقطاعات للتيار الكهربائي بجميع أنحاء البلاد».

وأشارت إلى أن المتبرعين الجدد من عمالقة النفط بدول الخليج (السعودية والكويت والإمارات) ليس لديهم صادرات الغاز التي تحتاجها مصر لإضاءتها ولدرء الاضطرابات المحتملة».

ونقلت عن بعض المحللين «إن قرار عبد الفتاح السيسي بتحويل الولاءات يمكن أن يعود ليطارده في بلد أوصله الفقر وعدم الاستقرار إلى إزاحة شعبية لزعيمين منذ عام 2011».

ويقول خبير طاقة بجامعة أكسفورد إن «القضية الرئيسية هنا الآن هي شرعية السيسي، وما إذا كانت لديه القدرة على التعامل بكفاءة مع أزمة الطاقة

# أخيراً... أوباما يتفوّق على نتنياهو

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

كتب ماثيو تايلور في موقع «موندويس» الأميركي:

لطالما حاصر نتنياهو واللوبي «الإسرائيلي» أوباما منذ تولّيه الرئاسة الأميركية، كما حوصر غالبفر من قبل أهالي جزيرة «ليليبوت». فبعدما تفاوض مع نتنياهو على المستوطنات مبدئياً، تراجع أوباما في هزيمة مذلّة. غير أنه فاق «بيبي» دهاءً هذه المرّة، إذ ألقى بتبعات انهيار المحادثات الأخيرة على «إسرائيل»، لفشلها في إنهاء سرقتها الأراضي الفلسطينية واستعمارها.

عندما اجترح كيري معجزة حلّ الدولتين، وقاد الجولة الجديدة من المفاوضات، والتي كان معروفاً أنها لن توصل إلى مكان في وجه التعنّت «الإسرائيلي» والإصرار على التمسّك بجدار الفصل العنصري، كان ردّ فعل الرئيس الأميركي متوقّعاً، فقد أتخيّله يقول: «نختار القيام بذلك إذا كنّا سنربح في كلا الحالتين... إنها مكسب إذا ما حصل المستحيل وتوصّلنا إلى نتائج إيجابية، وستكون أيضاً فوزاً إذا لم تسفر عن شيء، وقمنا باغتنام هذه اللحظة لوضع الأمور في نصابها في ما يتعلّق بمن هو على خطأ».

قد لا يثق نتنياهو بأيّ تطمينات حول عدم لوم «إسرائيل»، كما لم يكن عرفات يثق بأيّ من تلك الوعود قبل ذهابه إلى «كامب دايفيد». وفقط هذه المرّة، وعلى عكس ما كان يجري بعد «كامب دايفيد»، ستتلقى الدولة الظالمة الانتقادات التي تستحقها.

على أوباما أن يستوعب أنّ «إسرائيل» دولة عنصرية بامتياز، وأنّ الولايات المتّحدة تتواطأ منذ عقود في دعم جرائم «إسرائيل» ضدّ الإنسانية، وأنّ سياسات «إسرائيل» الإثنية المتمادية تتسبّب بغليان داخليّ أميركيّ وأفريقيّ. وعلى رغم محدودية خيارات أوباما وعدم استعداده للذهاب بعيداً في قروض محجوبة كما فعل سابقاً الرئيس بوش الأب، مستخدماً مسؤولين سرّيين لتوجيه الاتهام ضدّ السياسات «الإسرائيلية» التحريضية التي أفشلت المحادثات.

وكتب نعوم بارنيع (صحافي «إسرائيلي») في هذا الإطار: «اشترط المسؤولون الأميركيون شرطاً واحداً، تماشياً مع التعليمات التي تلقّوها، كنّني لن أقوم بتسميتهم... أو توضيح المصدر الذي تلقّوا منه هذه التعليمات؟ أتكون من كيري الذي أوضح، وبلا أدنى شك، هذه المسألة مع رئيسه!!! غير أن ما أخبروني به كان الأقرب إلى النسخة الأميركية».

لا يشعر أوباما أنه يمتلك المساحة السياسية لتوقيع اسمه على هذه الإفصاحات. وقد يطلب من كيري أن يقوم في الأيام القليلة المقبلة بالتوضيح، أو التراجع عن محتوى المقابلة أو حتى نفيه، كردّ فعل افتراضيّ على ضغط اللّوبي الصهيوني. لكن ما قيل قد قيل. وقد صرّحت صحيفة «ها آرتس» أن المدعو مارتن آنديك قد يكون هو المسؤول عن تلك المقابلة الغامضة. ومع ذلك، فهل من المعقول أن يصدر عن دبلوماسيّ محنّك مثله، تصريحات كهذه من دون التنسيق المسبق مع رئيسه، والحصول على موافقته؟

قد يؤثر الكشف عن هذه المقابلة على حساب التفاضل والتكامل السياسي مع «إسرائيل» / فلسطين كاملة. حاول نتنياهو التدخل في السياسة الأميركية بدعم من ميت رومني عام 2012. ويتدخّل أوباما اليوم في السياسة «الإسرائيلية»، إنما من منطلقات معقولة وإيجابية، ومن خلال فريق عمل خفيّ، يظهر للجمهور «الإسرائيليّ» ـ وبقوّة ـ أنه ينبغي استبدال الحكومة «الإسرائيلية» الحالية بهدف إحياء حلّ الدولتين. أما اذا لم يحصل ذلك، فستفقد «إسرائيل» شرعيتها في العالم قريباً جداً، في الوقت الذي كان بإمكانها أن تصبح دولة ثنائية القومية بحقوق متساوية لكافة أفرادها. لا نعرف ما إذا كان الرئيس أوباما يعترف ضمنياً بالممارسات «الإسرائيلية» العرقية غير المشروعة، ولكن بالتأكيد، فإن أيّ شخص قد يصرّ على الغالبية اليهودية في «إسرائيل»، (وأنا لستُ واحداً منهم) سيقول إنّ أفعال أوباما وكلماته كلّها تصبّ في مصلحة «إسرائيل» أكثر من أفعال نتنياهو نفسه.

«لا الاحتلال ولا الطرد هما الجواب»... فالعالم أجمع يعرف الآن، من ذا الذي يجب أن يُلام بسبب فشل محادثات السلام.

يقول المحلّل «الإسرائيلي» مارك هالر إنّ «لعبة اللّوم الدولي» كانت المحور الأساس للمفاوضات طوال الوقت. ما يعني أن الفلسطينيين فازوا لتوّهم بهذه اللعبة، أو بمعنى أصحّ، لم يربحوا شيئاً بعد، لكن يبدو أن موقعهم المُفاوض تحسّن من دون شك. لكن وسائل الإعلام الأميركية تجاهلت تماماً هذه الإيحاءات، لغاية كتابة هذه السطور.

مع سجلّها الحافل بالرقابة الذاتية، والذي يدّعي «إلقاء اللّوم على كلاً الجانبين»، وبهدف تجنّب أيّ توصيف صادق للسياسات «الإسرائيلية»، هل تتمكن «نيويورك تايمز» هذه المرة من وضع الأمور في نصابها؟ وهي التي أكّدت ذلك في افتتاحيتها منذ فترة حول المحادثات: «لا يزال الجانبان غير راغبين في التحرّك إزاء القضايا الجوهرية».

حقاً؟ لكن ما هي هذه القضايا التي لم يوافق الفلسطينيون على المضيّ بها؟ توضح الخطوط العريضة لمقابلة بارنيع قائمة طويلة من التنازلات التي قدّمها عباس والتي تشمل الحدود، الحق في الأرض، الدولة المنزوعة السلاح، الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي الفلسطينية، حقوق اللاجئين الفلسطينيين، والتنازل عن مناطق في القدس الشرقية المحتلة... وفي مقارنة بسيطة مع نتنياهو، نرى أن هذا الأخير لم يقدّم شيئاً، فهو لم يتنازل حتى عن شبر واحد.

لكن مهلاً... رفض عباس فعلاً أن يشكو أمام «العمّ سام» بسبب طلب نتنياهو المنافي للعقل: «الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية». لكن لِمَ فوجئنا برفض عباس هذا الطرح، الذي على غموضه، يعني بالحدّ الأدنى أن للميليشيات الصهيونية كلّ الحق بطرد آلاف الفلسطينيين من أجل تصنيع دولة ذات غالبية يهودية، وبالقوة، مع الاستمرار في مواصلة التمييز وإلى الأبد بحق غير اليهود؟

هل ألمح محرّرو صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنه على فريق منظمة التحرير الفلسطينية المفاوض التوجّه إلى الكنيست والتصويت لمصلحة قانون نتنياهو؟ أي الاعتراف بـ«إسرائيل دولة يهودية»؟ مع العلم أن عدداً من الأحزاب السياسية اليهودية تعارض هذا الاقتراح، مثل حزب العمل، وهو الحزب السياسي الذي أسّس «إسرائيل»؟ وتقول صحيفة «ها آرتس» في الآثار المترتّبة على إقرار قانون كهذا: «إن الاحتلال والاستيطان وسياسة الفصل العنصري المفروضة على الشعب الفلسطيني، كل ذلك أساس لوجود «إسرائيل»... وفي الواقع، يُرسي هذا القانون الأساس للتمييز بين المواطنين «الإسرائيليين» وانتهاك الحقوق المدنية لأولئك العرب، فضلاً عن سياسة قضم الأراضي الفلسطينية وانتهاك حقوق سكانها».

يبدو أنّ استسلام الفلسطينيين التام لليمين المتطرّف قد يرضي محرّري «نيويورك تايمز»، ولن يلوموا حينذاك الفلسطينيين بقدر لومهم «الإسرائيليين» على انهيار المحادثات. كما أن محامي «إسرائيل» تراجع عن الإصرار على طلبه من عباس دعم إعلان «إسرائيل دولة يهودية»، واصفاً هذا الطلب بـ«الخطأ». وحتى لو فشلت وسائل الإعلام الجاهلة والمنحازة في تحديد الجهة المسؤولة عن انهيار المحادثات وكيفية انهيارها، قد يتحوّل التعرّض لمثل هذه المسؤولية إلى لحظة تاريخية، وسيساهم في زيادة شعبية منظمة التحرير، وفي جعل مطالبها تبدو أكثر تقبّلاً لدى الأمم المتحدة.

المستقبل مفتوح على احتمالات عدّة، فقد نرى في الشهور المقبلة انعكاساً لما يلي:

تسعى منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانضمام للمحكمة الدولية الجنائية للعمل على ملاحقة «إسرائيل» بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

ستطالب منظمة التحرير الفلسطينية (دولة فلسطين) تعليق عضوية «إسرائيل» في الأمم المتحدة إلا في حال التزمت هذه الأخيرة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والذي وافقت عليه «إسرائيل» سابقاً كحق لعضويتها.

تحقيق إنجازات في نمو حركة «BDS» (وهي حركة المجتمع المدني الفلسطينيّ التي تدعو إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على «إسرائيل» كي تنصاع للقانون الدولي وللمبادئ الإنسانية لحقوق الإنسان).

دعوة «الحركة الفلسطينية ـ الإسرائيلية الدولية» إلى المساواة بين الأفراد واعتبار الصوت واحداً في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

جذب انتباه الرأي العام الأميركي نحو حقوق الفلسطينيين الإنسانية، وزيادة الوعي حول الظلم والقمع «الإسرائيليَيْن».

إنشاء هيئة جديدة من المحامين تكون أقلّ انحيازاً تقوم بدور الوسيط الذي تخلّى عنه محامي «إسرائيل».

العمل على امتصاص الغضب الشعبي «الإسرائيلي» من خلال انتخاب حكومة جديدة تأخذ مسار المحادثات إلى مكان أكثر جدّية.

وفي الختام، ومع غياب اللّوم الشرعي الدولي لـ«إسرائيل»، قد يجد المدافعون عنها أنّ الوقت الحالي أكثر ملاءمةً لمحاولات التوسّل أمام العالم بشأن محادثات السلام، ربما مع توني بلير نيابة عن محاميها المنتهية ولايته، ما يشكل عبئاً كبيراً على اللوبي «الإسرائيلي».

تهانينا لرئيسنا، أو للفريق الذي قرّر الكشف عن الحقيقة. فإن جرعةً صغيرة من الصدق غير مضمون النتائج أفضل من لا شيء، وكما قال مرّةً الدكتور مارتن لوثر كينغ الإبن: «سيأتي وقت يصبح الصمت خيانة»... ها قد أتى فعلاً هذ اليوم.